ISSN 2414-7893

مجلة المحاسب العربي

مجلة إلكترونية شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية

الفرق بين المدير المالي التقليدي والمدير المالي الحديث

الاطر الشرعية والمؤسسية اللازمة لاقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر

الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

مفهوم الوظيفة المالية

ISSN 2414-7893

المحتويات

MAGAZINE

• إفتتاحية العدد	5
• المبادئ والمفاهية الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية	6
• مفهوم الوظيفة المالية	8
• شروط تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسة	9
• الفرق بين الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	10
• ماهية واهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	12
• الفرق بين المدير المالي التقليدي والمدير المالي الحديث	13
• الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية	16
• الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	17
• الاطر الشرعية والمؤسسية اللازمة لاقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر	18
• أدلة المراجعة وتأكيدات الادارة	20
• طبيعة الوحدات الادارية الحكومية	21
• الخصم المكتسب والخصم المسموح به	22
• أهمية التحليل المالي	24
• الخصائص المميزة للنشاط في الوحدات الحكومية	25

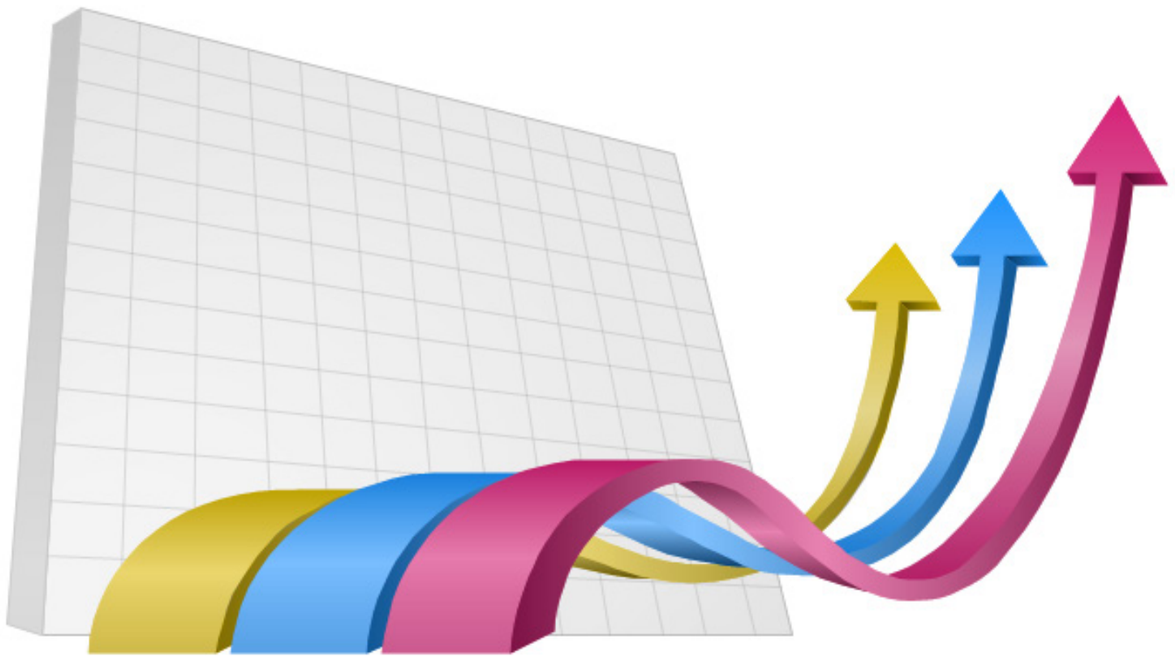

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

About us

مقدمة

مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعهم بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي إينما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في اجمالل المحاسبي بجميع انواعة. العمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. نشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية

رؤية المجلة

تتطلع مجلة المحاسب العربي أن تصبح مركزا للإشعاع العلمي والثقافي وتتبوأ مكانها بين المواقع العلمية المرموقة وذلك من خلال النهج العلمي والتعليمي الصحيح في إيصال المعلومات لمتلقيها سواء كان طالباً في أحد الجامعات أو المعاهد بالوطن العربي ، كنموذج مشرف لنشر العلم المجاني ومساعدة الشباب على إستذكر دروسهم عن طريق موقع مجلة المحاسب العربي ، ونتمنى ان نساهم ولو بالقليل في إعداد وتأهيل خريجين مكتسبين للخبرات والمعلومات التى تؤهلهم للمنافسة فى أسوق العمل و قادرين على التصدى لمشاكل المجتمع، كما تتطلع المجلة للقيام بدور فاعل فى إحداث التنوير للمحاسبين ولكل من يهتم بالعلوم المالية والمصرفية من خلال مانقدمه من كورسات ومحاضرات ومقالات وبرامج وبحوث علمية.

رسالة المجلة

مجلة المحاسب العربي ، مجلة شهرية إلكترونية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية ، حيث تسعى مجلة المحاسب العربي إلى تعزيز الوعي والتطبيق الصحيح للمعاملات المالية ، والإسهام في علاج بعض المشكلات التي تواجة المحاسب العربي في الحياة العملية ، وذلك من خلال إثراء مكتبة المحاسب العربي من ابحاث وكتب في مختلف المجالات المحاسبية والإقتصادية ، وتأهيل الكوادر اللازمة لتطبيق القواعد المهنية والرقي بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات.

الخدمات التي تقدمها مجلة المحاسب العربي

إنطلقنا بأول خدمة على مستوى العالم العربي بخدمة وهي الاولى من نوعها وهي

١- خدمة واتساب المحاسب العربي والتي توفر للمحاسب العربي كل ما ينشر على صفحات المجلة من خلال الموقع الخاص بها
٢- إنطلاق خدمة التوظيف على جميع المستويات الوظيفية. ٣
٣- خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد ، والتي من خلالها يستطيع الطاب عمل الأتي
   - يستطيع عمل جروب خاص له بالموقع لإضافة الأصدقاء المقربين له لاستذكار الدروس سوياً من خلال الموقع .
   - نشر المحاضرات والمقررات سواء بالجروب الخاص به أو عام للجميع حتى يستطيع زميلة الذي لم يحضر المحاضرة المشاركة ولا يفوتة أي من المحاضرات .
   - حل التمارين ومشاركة زملاءة ومن خلال هذه النقطة يستطيع الحصول علة نقاط تؤهلك للحصول على كورسات أو كتب مجانية مقدمة من إدارة المجلة او من معاهد ومراكز متخصصة ,أو جامعات ومؤسسات علمية .
   - هذه الخدمة متوفرة لجميع الطلبة والطالبات بالوطن العربي ومقسمة حسب الدول والجامعات أو المعاهد
٤- تقديم باقة متكاملة من الخدمات المالية للمحاسب العربي والتي من خلالها نهدف إلى إذكاء روح الإبتكار والتعلم .
٥- وخدمات اخرى سوف نقوم بتقديمها للمحاسب العربي فقط تابعونا من خلال موقع المجلة .

مجلة المحاسب العربي تنتمنى لكم دوام التويق

ISSN 2414-7893

إفتتاحية العدد

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

المّتابع للانجازات والخدمات التي تقدمها مجلة المحاسب العربي ، يعلم يقينا أننا نسعى إلى تطوير وزيادة المعرفة لدى المحاسب العربي من خلال ما نقوم بطرحة من موضوعات وكورسات خاصة بمهنة المحاسبة ، وبفضل الله ثم بفضل ما نقوم بطرحة من مواد علمية وكورسات وكتب قد لاقت مجلة المحاسب العربي على القبول والمعرفة من كثير من المحاسبين في كثير من أقطار الوطن العربي وبلادنا العربية وحتى الغربية ، حيث وخلال الفترة الاخيرة قدمنا العديد من الخدمات منها مثلا خدمة واتساب المحاسب العربي وخدمة أتعلم وخدمة الوظائف للمحاسبين وخدمات أخرى كتير قد لاقت قبولا عاماً بين أواسط المهتمين بالمجال المحاسبي . كما أننا ومن خلال منبر مجلة المحاسب العربي التعليمي نسعى إلى الدعوة للتعارف بين المتخصصين في المجالات المالية من جميع أنحاء الوطن العربي لنشر كل ما هو مفيد بحيث يكون موقع المجلة أحد المنابر الهادفة والبناءة في نشر العلم المتخصص بالمجال المالي بما يحقق مزيد من الارتقاء بهذا القطاع الكبير جداً .

وفي الختام لا يسعدني إلى أن اتقدم بالشكر بالشكر الجزيل لكن الكتاب معنا بالمجلة ، ولكل من ساهم ولو بالقليل في إنجاح هذه المجلة للوصول إلى ما يرضي قراء وزوار ومتابعي المجلة الكرام وأن نكون دوما في صدارة المنابر العليمة الهادفة والمفيدة

ISSN 2414-7893
ISSN 2414-7893

المبادئ والمفاهيم الاساسية لنظم المعلومات المحاسبية

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربي
والمدير المالي في احدى الشركات العقارية
وائـــل مـــــــراد

مفهوم النظام
قبل البدئ يجب ان نعرف على معنى كلمة النظام : النظام هو مجموعة من الاجزاء المترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض لتحقيق هذ معين .
خصائص النظام
أهم ما يمييز اي نظام هو
اولاً : الموارد : يحث يجب ان تتوافر الموارد لاي نظام وهي اما أن تكون موارد بشرية او مادية او كلاهما معاً .
ثانياً : العناصر والاجزاء
لكل نظام اجزاء وفروع وهي اما مادية وقد تختلف العناصر من حيث نوعها بشرية أو غير غيز ذلك وفي حال كانت هذه الاجزاء او العناصر كبيرة بحيث يصعب مراقبتها فيمكن غنشاء انظمة او أجزاء فرعية لها نفس الخصائص ولكنها مستقلة لكنها تساهم في الحصول على الهدف المرجو من النظام ككل مثلا مثل النظام الاداري والنظام المالي ونظام العمليات وكل هذا يصب في تحقق هدف الشركة ككل .
ثالثاً : البيئة المحيظة وحدود النظام
هي البيئة التي تحيط والتي يعمل في حيزها النظام وله علاقة بالنظام وما تحوية من متغيرات وعوامل تتفاعل من النظام .
اما حدود النظام فتتمثل في الخطوط المحددة للنظام وتفصلة عن البيئة التي يعمل بها ، وغالبا لا يمكن الفصل بين النظام والبيئة التي تحد النظام ، ولا بد من وجود حدود واضحة للنظام لانها هي التي تحدد انواع المدخلات والمخرجات التي تتدفق وبين البيئة التي يعمل فيها .

أهداف النظام
اهداف النظام هي الغايات التي يطمح إلى تحقيقها تلك النظام أياً كان ذلك النظام هي بالتالي تعتبر المبررات التي من أجلها إنشأ ذلك النظام كما انها من العوامل المحددة لكيفية تنسيق وتنظيم وتشغيل الموارد لتحقيق أقصى قدر ممكن من الارباح مثلا .
الإجراءات والقواعد
الاجراءات هي : مجموعة الخطوات المنطقية اللازمة لانجاز عمل او نشاط معين .
القواعد هي : كل المبادئ التي تحكم تصرفات عناصر وأجزاء النظام وعلاقتهم بعضهم البعض والعلاقة مع الاطراف الخارجية
ومن الممكن ان يفشل النظام في تحقيق اهدافة إذا عجزت العناصر عن فهم دورها في تحقيق اهداف النظام .

القيود
لايمكن لاي نظام ان يقوم بتحقيق اهدافة في وجود بعض القيود التي تعيقة على تحقيق تلك الاهدف وقد تكون القيود داخلية (ندرة الموارد المتاحة) او خارجية (تقييد حجم المبيعات ،القوانين التي تفرضها الحكومات)
إدارة النظام
يجب ان يكون هناك لكل نظام ادارة متخصصة لوضع القوانين والمعايير التي يتم العمل عليا لنجاح ذلك النظام ومراقبته دوما للتاكد من عدم الانحرف والبعد عن المسار الذي من جله تم غنشاء ذلك النظام .
تصنيفات النظم
تصنف النظم على حسب عدة تصنيفات مثلا حسب النشاة أو البيئة المحيطة او الهيكل الاساسي او درجة التاكد

أولاً التصنيف حسب النشأة
فهناك النظم الصناعية والنظم الطبيعية
النظم الصناعية : هو ذلك النظام الذي يقوم المخلوق بصنعة وغالبا لا يعمل بذاته
النظم الطبيعية : هو ذلك النظام الذي لا دخل للمخلوقات في إنشاءة غنما هو من صنع الخالص سبحانه وتعالى .
ثانياً التصنيف حسب البيئة المحيطة
النظم المفتوحة : هو النظام الذي يؤثر ويتاثر بالبيئة الخارجية مثل الانسان أو الشركات التي تتأثر بالقوانين وخلافة
النظم المغلقة :- هو ذلك النظام الذي لا يتفاعل مع البئية الخارجية ذاتي العمل مثل الثلاجات او المكيفات ....
ثالثاً التصنيف حسب الهيكي الاساسي
نظم بسيطة ونظم معقدة
تتوقف بساطة النظام وتعقيدة على عدد النظم الفرعية لكل نظام وتعدد وتشابك المعاملات والعلاقات بالنظم الفرعية بحيث كلما زات التشابكات كلما زادت درجة التعقد والعكس صحيح
رابعاً التصنيف حسب درجة التاكد
النظم الاحتمالية : هي النظم التي لا يمكن التنبؤ بها إلا بإستخدام نظرية الاحتمالات .
النظم المحددة : هو النظام الذي يمكن معرفته علة وجه الدقة والتحديد ومعرفة ما هي مخرجاته بالتحديد .

ISSN 2414-7893

مفهوم البيانات

يمكن تعريف البيانات من عدة جهات من حيث الطبيعة او المنفعة او أشياء اخرى ومدى الدقة لمستخدميها وكل ينظر لتلك المعلومات من خلال حاجته لها

ويمكن تعريف شامل للبيانات على إنها مجموعة من الارقام والرموز التي تعبر عن حقيقة معينة او وقوع حادث إقتصادي معين عن اوجه نشاط الشركة .

مفهوم المعلومات

هي عبارة عن البيانات التي تم تشغيلها طبقا لقواعد وإجراءات معينة وحددة ادت إلى الحصول على نتائج ذات معنى لمستخدميها .

الخصائص النوعية للمعومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية تتقيد ببعض الخصائص التي تمثل المحددات التي يجب ان تتصف بها هذه المعلومات حتى تكون ذات منفعة لمستخدميها .

مفهوم الوظيفة المالية وتطورها

التمويل والاموال تؤثر بشكل فعال في حياة جميع الافراد وكذلك المنظمات سواء كانت تهدف إلى الربح او لا تهدف غلى الربح

المقصود بالادارة المالية وما هي اهم مهام المدير المالي ؟

الادارة المالية يقصد بها ذلك الفن والعلم الخاص بإدارة الاموال

الادارة المالية أيضاً هي عبارة عن علم يختص بالدارسة والممارسة لكيفية الحصول على الاموال وكيفية إستخدامها .

ويجب على المدير المالي الناجح المساهمة في تحقيق الهدف بتعظيم ثروة الملاك فلا بد ان يمارس تلك المهام .

ونذكر بإن مهام اي مدير هي التخطيط والتوجيه والتنظيم والرقابة وتنمية الكفاءات

١- على المدير المالي التعامل مع وإدارة التغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على المنظمة .

٢- التحليل والتخططي المالي .

٣- إدارة هيكل أصول المنظمة .

٤- إدارة الهيكل التمويلي .

تدعيم مصادر التمويل الذاتية بقيمة الارباح المحتجزة سنويا بشكل إحتياطيات .

تحديد المزيج التمويلي من مصادر التمويل الخارجية القصيرة والطويلة .

ISSN 2414-7893

شروط تطبيق المحاسبة التحليلية في المؤسسة

إعداد:
أ. أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة
جامعة أليجار الإسلامية-الهند

إن المحاسبة التحليلية هي أداة من أدوات التسيير الحديثة، حيث تعمل على تطبيق الأسس، والمبادئ المحاسبة الخاصة بها، من خلال تحليل مختلف الأعباء المرتبطة بالمشروع، أو النشاط الذي تزاوله، وذلك من أجل تقييمه تقييماً جيداً ومعرفة النشاط الفعلي ومقارنته بالنشاط المخطط من طرف الإدارة في إطار استراتيجيتها، أضف إلى ذلك أنها تساهم بشكل فعال في فصل مراحل الإنتاج وتقييم المخزونات وفقاً لمعايير المحاسبة التحليلية، وتحديد تكاليف كل مرحلة على حده من العملية الإنتاجية، أي:

- تكلفة الشراء.
- تكلفة الإنتاج.
- تكلفة التوزيع.
- سعر التكلفة.

وعلى هذا الأساس فإن المؤسسة التي تريد الاستفادة من نظام المحاسبة التحليلية، وجب عليها توفير بعض الشروط المعينة، والمتمثلة:

١- يجب أن تكون المحاسبة العامة تتماشى والمفاهيم العامة التي يفرضها المخطط الوطني المحاسبي، لأن أي خلل في المعلومات التي تقدمها المحاسبة العامة سيؤدي إلى عدم صحة المعلومات التي تقدمها المحاسبة التحليلية.

٢- ضرورة وجود تخطيط عقلاني للمشاريع، يضمن القيام بدراسة دقيقة للمشروع قبل الانطلاق في دورة الاستغلال، وذلك للتأكد من النتائج التي سوف تتحقق مستقبلاً.

٣- ضرورة توفر الشرط النفسي، بحيث يجب على المؤسسة إعداد الأفراد وتهيئتهم باعتبارهم يشكلون عاملاً رئيسياً لنجاح استراتيجية المؤسسة، وذلك لقبول نظام المحاسبة التحليلية، وهنا لا بد أن تلعب الإدارة العامة دوراً كبيراً في تجنيد طاقاتها البشرية من خلال تكوينهم وتوجيه كل فرد في مكانه المناسب الذي يتلاءم ومؤهلاته، بالإضافة إلى تقسيم العمل وتنظيمه...الخ، وهذا كله حتى يكون هؤلاء الأفراد على دراية ووعي بأهمية هذه الأداة في مجال التسيير والرقابة، وبالتالي سيشكلون مصدر دعم وعون للإدارة لتطبيق ما ترمي إليه، و ذلك من خلال حرص كل فرد على تنفيذ ما هو مكلف به، بصفة صحيحة.

٤- يجب أن تكون المعلومات التي تنتجها المحاسبة العامة دقيقة وموثوق بها، باعتبارها منبع ومصدر المعلومات للمحاسبة التحليلية من جهة، ومن جهة ثانية فإن النتائج المحصل عليها تعتمد كلية على مخرجات المحاسبة العامة التي تبقى رغم صيغتها القانونية، المالية، وأداة فاعلة وضرورية لتسيير المؤسسة، بشرط أن يتم الحرص على تطبيقها بصفة صحيحة، كما ينص عليه المخطط المحاسبي.

ISSN 2414-7893

الفـرق بـين الاعتمادات المسـتندية وخطابـات الضمان

إعداد الدكتور / هايل طشطوش

أرشيف المقالات السابقة

تعد الخدمات المصرفية في المصارف بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة علي المتعاملين الحاليين , فهي بوابة العبور للتعامل في أنشطة المصرف المختلفة.كما ترجع أهمية الخدمات المصرفية إلي أن الإيرادات الناشئة عنها {إيرادات منخفضة مخاطر}. ويقدم المصرفي الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التقليدي فيما عدا الخدمات المصرفية التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في تنفيذ تلك الخدمات.

تقسم الخدمات المصرفية المقدمة بالمصارف الإسلامية إلى نوعين هما:

١ – خدمات مصرفية تتضمن عمليات ائتمانية.

٢ – خدمات مصرفية لا تتضمن عمليات ائتمانية.

فالخدمات المصرفية التي تتضمن عمليات ائتمانية تخضع لعمليات الدراسات الائتمانية. فيتم تنفيذها بالمصارف الإسلامية كعمليات استثمارية.أما الخدمات المصرفية التي لا تتضمن عمليات ائتمانية فيتم تنفيذها كخدمة مصرفية يتم أخذ عمولة أجر مقابل تقديم الخدمة.

وسوف يتم تناول الخدمات المصرفية التي لا تتضمن عمليات ائتمانية وذلك من حيث تعريف الخدمة وتخريجها الشرعي وأسلوب تنفيذها بالمصارف الإسلامية.

- أولاً: الاعتمادات المستندية.
- ثانياً: خطابات الضمان.
- ثانياً: خطابات الضمان.
- رابعاً: الأوراق التجارية.
- خامساً: الصرف الأجنبي.
- سادساً: السحب على المكشوف.
- سابعا: تأجير الخزائن.
- ثامناً: بطاقات الفيزا.
- تاسعاً: الحوالات.
- عاشراً: بيع وشراء الشيكات السياحية.
- حادي عشر: الحسابات الجارية.

أولا ً: الاعتمادات المستندية: تعد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة , حيث تعد أساس الحركة التجارية (الاستيراد - التصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم.

ويعرف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل

ISSN 2414-7893

سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج , يقوم البنك بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها.

سابعا : تطبيقات البنوك الإسلامية للاعتماد المستندي

تعتبر الاعتمادات المستندية من الأهمية بمكان لأنها أساس التجارة الخارجية،وسبيل تسهيلها . والبنوك الاسلامية تتعامل مع الاعتمادات المستندية بعد أن خلصتها من الفوائد المحرمة التي تمارسها البنوك التقليدية، وهي على هذا الأساس تقدم ثلاثة أنواع من الاعتمادات هي :اعتماد الوكالة،واعتماد المرابحة،واعتماد المشاركة .

١.اعتماد الوكالة

تطبق البنوك الاسلامية اعتماد الوكالة في حالة قيام العميل الآمر بفتح الاعتماد بتقديم تغطية كاملة للاعتماد أي أن المعاملة لا تتضمن تقديم تمويل من قبل البنك . فما يؤديه البنك من خدمات في هذا الموضوع انما يكون بتفويض من قبل العميل،وهو يقوم بها كوكيل عنه . لذلك فإن البنك بالنسبة لفاتح الاعتماد هو كالوكيل بالنسبة لموكله فيما يقوم به ويرجع عنه،وإن كانت هذه الوكالة نظرا لتعلقها بحق الغير (وهو المستفيد) تصبح غير قابلة للنقض إلا بموافقة المستفيد من الاعتماد، وهو ما لا يتعارض من الأسس والقواعد الشرعية حيث تذكر كتب الفقه أنه لا يصح عزل الوكيل إذا تعلق بالوكالة حق الغير، ويعلل الكاساني ذلك بأن العزل في هذه الحالة فيه إبطال حق الغير " من غير رضاه ولا سبيل إليه " .

.اعتماد المرابحة

كثيرا ما تطبق البنوك الاسلامية اعتماد المرابحة في حالة طلب العميل فتح الاعتماد المستندي دون قدرته على تغطية المبلغ كليا، فيحتاج حينئذ الحصول على تمويل كامل من البنك لشراء ما يحتاجه من السلع والأصول المتوافرة في السوق الخارجي . ويستند اعتماد المرابحة على عقد المرابحة للواعد بالشراء المعروف بالمرابحة المصرفية .

٣.اعتماد المضاربة

بالرغم من قلة تطبيق البنوك الاسلامية لصيغة اعتماد المضاربة، فإنها تصلح بشكل خاص في تمويل العملاء الذين لديهم القدرة على العمل وتنفيذ الصفقات التجارية دون أن يكون لهم رأس المال أو الموارد الذاتية اللازمة، ومثال ذلك رغبة العملاء في استيراد سلع ومنتجات لهم القدرة على ترويجها محليا وتحقيق مكاسب مادية منها .

ففي هذه الحالة يمكن للبنك تشجيع هؤلاء التجار بتمويلهم عن طريق اعتماد المضاربة بحيث يقدم البنك كامل رأس المال اللازم لشراء السلع موضوع المضاربة، ويتولى العميل تسويقها وتحقيق الربح الذي يوزع بين الطرفين بنسب متفق عليها . وبهذا الأسلوب لا يحتاج العميل إلى تقديم أي غطاء نقدي للاعتماد المستندي المطلوب فتحه لاستيراد السلع كما في حالة اعتماد المرابحة .

ففي هذه الحالة يمكن للبنك تشجيع هؤلاء التجار بتمويلهم عن طريق اعتماد المضاربة بحيث يقدم البنك كامل رأس المال اللازم لشراء السلع موضوع المضاربة، ويتولى العميل تسويقها وتحقيق الربح الذي يوزع بين الطرفين بنسب متفق عليها . وبهذا الأسلوب لا يحتاج العميل إلى تقديم أي غطاء نقدي للاعتماد المستندي المطلوب فتحه لاستيراد السلع كما في حالة اعتماد المرابحة .

ثامنا:الضوابط الشرعية للتعامل بالاعتمادات المستندية

, يجوز للبنك أن يأخذ أجرة على قيامه بالخدمات المطلوبة في اعتمادات الوكالة سواء أكانت مبلغا مقطوعا أم بنسبة من مبلغ الاعتماد.

, لا يجوز أن يتقاضى البنك عمولة عن فتح الاعتماد في اعتماد المرابحة لأنه يفتح الاعتماد لنفسه، ولكن عندما يجري البنك المرابحة مع العميل يحق له إضافة نفقات الاعتماد إلى تكلفة السلعة محل المرابحة.

, يجوز أن يتقاضى البنك عمولة عن فتح الاعتماد في اعتماد المضاربة والمشاركة، وتخصم من مصروفات المضاربة أو المشاركة بإعتبارها أعمال خارجة عن العقد الميرم بين الطرفين.

, يجوز وضع جدول عمولات لفتح الاعتماد متفاوتة المقدار تبعا لتفاوت مبلغ الاعتماد إذا كانت عمليات الاعتماد تتضمن مهام تختلف تبعا لاختلاف قيمة الاعتماد.

, لا يجوز تقاضي عمولة لفتح الاعتماد على أساس مدة الاعتماد.

, يجوز تقاضي عمولة عن تمديد صلاحية الاعتماد، ولكنها لا تحسب على أساس المدة أسوة بما هو وارد على عمولة فتح الاعتماد، ويمكن تحصيلها بمبلغ محدد مقطوع عن كل تعديل.

, لا يجوز تقاضي عمولة بنسبة مئوية في حالة تعزيز الاعتماد الصادر عن بنك آخر، ويقتصر في هذه الحالة على تحديد مبلغ يغطي المصروفات الفعلية لعملية التعزيز لأن تعزيز الاعتماد هو ضمان محض.

, لا يجوز أخذ نسبة على المبلغ غير المغطى من قيمة الاعتماد لأنه مبلغ يؤخذ مقابل القرض الذي تقدمه هذه البنوك للعميل بتغطية ما تبقى من قيمة الاعتماد وهو ربا ممنوع، ويستعاض عن ذلك بإجراء اعتمادات مرابحة ومضاربة ومشاركة.

لا يجوز للبنك إجراء تداول للمستندات مؤجلة الدفع أو لكمبيالات القبول أي شراؤها (دفع قيمتها) بأقل من قيمتها الاسمية قبل تاريخ استحقاق الدفع الوارد فيها لأنه من قبيل الصور الممنوعة في بيع الدين. كما لا يجوز للبنك أن يكون وسيطا في ذلك بين المستفيد والبنك المصدر أو البنك المعزز سواء بالدفع أو بالتبليغ.

ثانياً: خطابات الضمان:تعد خطابات الضمان من الأنشطة المصرفية الهامة , حيث أصبحت أداة للتعامل الاقتصادي الداخلي والخارجي علي حد سواء وخاصة في مجال التعاقدات والمقاولات.يعرف خطاب الضمان بأنه , تعهد كتابي يصدر من المصرف بناء علي طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة ويجوز امتداد الضمان لمدة أخري وذلك قبل انتهاء المدة الأولي ,.وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان منها:

- خطاب ضمان ابتدائي.
- خطاب ضمان نهائي.
- خطاب ضمان دفعة مقدمة.

ويتم عادة قيام العميل بتغطية جزء من قيمة خطاب الضمان (نسبة %). والتكييف الشرعي لدى الفقهاء أن خطابات الضمان تتضمن أمرين (الوكالة, الكفالة).

ISSN 2414-7893

مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إعداد:
د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

تتباين التعريفات والمفاهيم عند التعرض لتعريف أو لمفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لأختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي والزراعى والخدمى ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر الاصول البشرية ودرجة تاهيلها، ومهارتها والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات الصغيرة القائمة أو التى تقام . كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للاغراض الإحصائية أم للاغراض التمويلية أو لاية أغراض أو احتياجات أخرى (حمد بن هاشم الذهب : واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة)٥ .

ومع إختلاف التعاريف يصعب أحيانا التمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يكون الانتقال بينها تدريجيا . وبصفة عامة حظيت الصناعات الصغيرة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها . ويأتي تعريف الصناعات المتوسطة بطريقة غير مباشرة بناء على تعريف الصناعات الكبيرة، وبالتالي تحظى بالموقع المتوسط بين الصناعات الصغيرة والكبيرة .

ولقد عرف المشرع المصرى المشروعات الصغيرة وفق ما جاء بقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤

مادة (١)

يقصد بالمنشأة الصغيرة في تطبيق أحكام هذا القانون، كل شركة أو منشآه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا او تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا.

مادة (٢)

يقصد بالمنشأة متناهية الصغر في تطبيق أحكام هذا القانون كل شركة أو منشآه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا التي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك أتفاق على وجود بعض المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الإحجام المختلفة للصناعة، من اكثر المعايير شيوعا ما يلي : (مازن شيحا: تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي)٦

١- عدد العاملين :

ويمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة في الاحصاءات الصناعية ، غير أن من عيوب هذا التعريف أختلافه من دولة لاخرى ، فضلا عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج .

٢- حجم الاستثمار :

يعد حجم الاستثمار (راس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبين الصناعات الكبيرة ، على أعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط الصناعي كميا .

٣- قيمة المبيعات السنوية :

يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز الصناعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق .

إلا أن دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD تعتمد في أغلب الأحيان التعاريف التالية (Islamic Center For Development of Trade, Exporting Small and Medium: Sized Enterprises)٧

- الصناعات الماكروية Micro Industries

وتتمثل بالصناعات الفردية والتي تكون عادة بدون عمالة وتعتبر من المشروعات المتناهية فى الصغر.

٢- الصناعات الصغيرة جدا (المتناهية فى الصغر) Very Small Industries

وهي تلك الصناعات التي تضم من (٥) إلى (١٩) عامل .

٣- الصناعات الصغيرة Small Industries

وتضم من (٢٠) إلى (٩٩) عامل .

٤- الصناعات المتوسطةMedium-Sized Industries

وتضم من (١٠٠) إلى (٤٩٩) عامل ، وأحيانا تكون مصنفة الى نوعين يضم الأول من (٥٠) إلى (١٩٩) عامل والثاني من (٢٠٠) إلى (٤٩٩) عامل .

٥- الصناعات الكبيرة Large Industries

وتضم أكثر من (٥٠٠) عامل وأحيانا تضم الصناعات الكبيرة جدا أكثر من (١٠٠٠) عامل .

وينظر بصفة عامة الى أهمية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية :-

١- تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة ، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن على المصادر البديلة للدخل .

٢- تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية ، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة راس المال . وكلما توسع نشاط تلك المشروعات في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشروعات الكبيرة.

٣- تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة ،فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة ، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة ، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف .

مزايا إنشاء الصناعات الصغيرة :

وعلاوة عن دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإنها تقدم العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي:

* إتاحة فرص عمل برؤوس أموال اقل .
* استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك .
* استغلال المواد الأولية المتاحة محليا .
* تعد هذه الصناعات صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي .
* لا تحتاج إلى مستويات عالية من التدريب.
* توفر منتجات هذه الصناعات جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد .
* تستطيع مواجهة تغيرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين. (J.S.juneja ,Development of small & medium Enterprises in the Indian Economy)٨

ISSN 2414-7893

الفرق بين المدير المالي التقليدي والمدير المالي الحديث

المدير المالي التقليدي : يهتم بالحصول على الاموال بالمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة لاختيار مصدر التمويل المناسب الذي يوفر للمنظمة إحتياجاتها المالية بأقل تكلفة وتكوين هيكل تمويل متوازن

المدير المالي الحديث : يهتم بجميع جوانب المتعلقة بتوظيف الاموال في عناصر الاصول المختلفة التي تزيد من ربحية المنظمة وتعظيمها بإتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية المناسبة لكل نوع من الاصول ، بجانب إهتمامة بالحصول على الاموال .

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي

ISSN 2414-7893

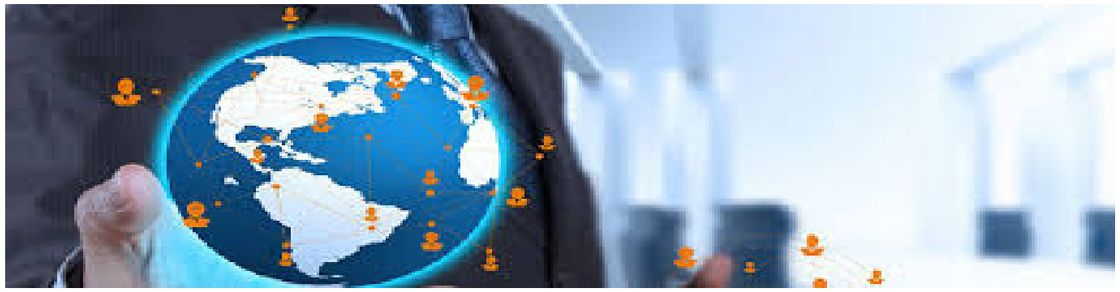

الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

تمثل الخصائص الاساسية للمعومات المحاسبية كلا من الملائمة والموضوعية (للاعتماد على المعلومات) .

الملاءمة

إذا كانت المعومات المقدمة لمتخذي القرار تفي بإحتياجات متخذ القرار من حيث مضمون القرار المتخذ بناء على تلك المعلومات يمكن الحكم على تلك المعلومات بالملاءمة ، فالمعلومات الملاءمة هي التي تؤثر على متخذي القرار وتجعله يعطي قرار يختلف عن إذا لم تتوفر لديه تلك المعلومات .

وتوجد عدة عوامل تؤثر على درجة ملائمة القرار

الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المقدمة لمتخذ القرار

التوقيت المناسب : بمعنى ان تكون البيانات والمعلومات متاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب حتى يستطيع إتخاذ القرار أيضا في الوقت المناسب

القيمة التنبؤية والقيمة المرتجعة

القيمة التنبوئة : تكون لها قيمة إذا ساعدت في تحسين القرارات المتخذة على إثر ذلك التنبؤ

القيمة المرتجعة : قدرة المعلومات عل مساعدة متخذي القرارات في تصحيح التوقعات السابقة .

الموضوعية :

يمكننا القوم إن المعلومات المحاسبية المقدمة في التوقيت المناسب وبدقة تنبوؤية جيدة إذا توافرت فيها ثلاث عناصر

القابلية للتحقق :

عدم التحييز او الحياد :

امانة العرض والتمثيل : وهي يقصد بها لكي يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية يجب ان تعكس بصدق طبيعة ومضمون الاحداث والعمليات المالية التي تعبر عنها .

ISSN 2414-7893

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

لا شك أن إستخدام قواعد محاسبية مختلفة يؤدي إلى صعوبة مقارنة النتائج المالية ، والافضل ان تكون القواعد واحدة المستخدمة في إعداد القوائم المالية بحيث يسهل مقارنها وإستخلاص النتائج التي على أساسها يستطيع متخذ القرار اخذ قرارة .

القابلية للمقارنة : القابلية للمقارنة هي تلك المعلومات المحاسبية التي يمكن قياسها والتقرير عنها لعدة منشآت مختلفة ، تساعد هذه الخدمة مستخدمي المعلومات للمقارنة بين الاحداث الاقتصادية ومعرفة اوجه الشبة والاختلاف في كلتا المنشآتين ، ولا تستيطع المقارنة بين منشأتين إذا كانتا كل شركة تستخدم اسس ومعايير مختلفة عن الاخرى .

الثبات او التجانس : يقصد بالثبات أن تقوم المنشآة بتطبيق نفس السياسات والقواعد المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى ، مع العلم أنه من الممكن إذا دعت الحاجة غلى تغيير بعض المبادئ بما لا يتنافي مع المعايير المحاسبية المعتمدة ان تقوم الشركة بتغيير احد القواعد المطبعة مع الافصاح عن ذلك في الإيضاحات المالية

ISSN 2414-7893
ISSN 2414-7893

الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر فى مصر

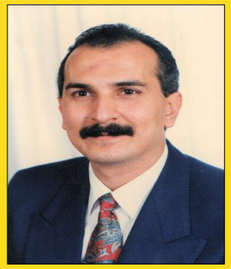

إعداد:
د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

أدى غياب الإطار التشريعى و التنظيمي أو الكيان المؤسسي الذي تعمل في ظله المشروعات الصغيرة فى السنوات السابقة لسنة ٢٠٠٤ الى نمو تلك المشروعات بصورة ضعيفة نسبيا لعدم وجود تشريع قانونى يحكم تواجدها على الصفحة الاقتصادية لمصر وكذلك في التشريعات الخاصة بها، أو وجود جهة عليا أو مستقلة مقامة لرعاية مصالحها بخلاف الصندوق الاجتماعى للتنمية مما ساهم الى حد كبير إلى أفتقاد المشروعات الصغيرة إلى العديد من الركائز الرئيسية المطلوبة لتنمية وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني ولعل من أهمها :

أ- حوافز الاستثمار :

ان حوافز الاستثمار المتاحة في الوقت الراهن في مصر من إعفاءات ضريبية , للمشروعات الفردية الممولة من الصندوق الاجتماعى للتنمية , لم تعد كافية وانما الامر يتطلب تقديم أراضى مجانية او حتى باسعار رمزية من اجل إنشاء العديد من المشروعات الصغيرة لتنسج باقى الصورة الصناعية أو التجارية والخدمية، بالاضافة الى القروض ذات التكلفة المنخفضة، والمساندات المادية والفنية من الجهات الحكومية تستدعي شروطا قد لاتتوفر باغلب هذه المنشآت.

ب- الدعم الفني :

تفتقر الصناعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر بمصر لمقومات الدعم الفني خصوصا في مجال حاضنات الإعمال التي تكتسب مهارات ومقومات العمل الخاص سواء لأصحاب هذة الصناعات او العاملين فيها، وتؤهل مستوى الإنتاج لمسايرة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية ،، الأيزو ،، .

ج- قواعد البيانات والمعلومات :

تتصف قواعد البيانات بشكل عام بالدول النامية ومنها مصر بالقصور وعدم توحيد المفاهيم والمعايير التي تقدر على أساسها المتغيرات الاقتصادية، وتزداد درجة القصور عندما يتعلق الامر بالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتناهية فى الصغر، خصوصا مع غياب جهة حكومية ذات إشراف مركزي تهتم بتجميع هذه البيانات وإعداد قاعدة معلومات تخدم مصالح تلك المشروعات.

وبالتالي فإنه بالرغم من الجهود التي تبذلها العديد من الاجهزة الحكومية ومراكز البحوث بالجامعات والمعاهد في مجال بحوث المنشأت الصناعية الصغيرة والمتناهية فى الصغر، غير أنها لم تزل تتسم بالعديد من أوجه القصور . علاوة على أنها لاتعمل وفقا لتنسيق متكامل بهدف الوصول إلى نتائج فعالة بهذا الخصوص .

يعتبر قرار إصدار الصندوق الاجتماعى للتنمية سنة ١٩٩١ بمثابة بوابة الانطلاق لتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر ولعل القروض التى قدمها الصندوق بموجب تمويل من مؤسسات دولية للمساهمة فى إقامة العديد من تلك المشروعات بهدف أساسى تخفيض معدل البطالة بالمجتمع ولكى يستوعب هذا القطاع من المشروعات الثروة البشرية غير العاملة أو العاملة التى يستغنى عنها القطاع الحكومى من شركات القطاع العام التى يتم خصخصتها.

يسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية بمزيد من المساهمة الفعالة في صنع التغيير نحو الأفضل في المجتمع المصري كونه جهازا وطنيا تابعا لرئاسة مجلس الوزراء يعمل تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , , , , كوكالة منفذة نشيطة و يعمل الصندوق على تصميم الخطط التنموية والأبحاث الميدانية وتنفيذ ومتابعة المشروعات لصالح الفئات والجهات المستهدفة.

الا أن تلك المشروعات مازالت فى احتياج الى المزيد من الرعاية إما لاستمرارها أو لتشجيع الخريجين الجدد الى اللجوء الى إنشاء العديد منها , وتفعيل دور الحاضنات التى تتبنى تنمية تلك المنشآت ولعل هذا الدور يمكن أن تلعبه الجمعيات والمؤسسات الاهلية والغرف التجارية سواء لتنظيمها إداريا أو مساعدتها فى تسويق منتجاتها داخليا وخارجيا ولاسيما إذا كانت لاترهق أصحاب تلك المشروعات من تكاليف أو أعباء

ISSN 2414-7893

أرشيف المقالات السابقة

أدلة المراجعة وتأكيدات الإدارة

هالة عبدالله

تعتبر أدلة المراجعة هي الأساس لبناء رأي المراجع حول القوائم المالية ويجب علي المراجع أن يقوم بتنفيذ اختبارات وإجراءات المراجعة اللازمة لجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة والتي لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المراجعة وتكوين رأي المراجع، ومن أمثلة أدلة المراجعة: الجرد الفعلي، المصادقات، الفحص المستندي، الإجراءات التحليلية، مراجعة الدقة الحسابية.

ونجد بأن هناك عوامل تؤثر على حكم المراجع علي أدلة المراجعة وعلى تقييم مدي وكفاءة ومناسبة أدلة المراجعة ومنها:

١- تقييم المخاطر المتأصلة على مستوي القوائم المالية وعلى مستوي كل رصيد أو بند من بنود المعاملات.
٢- طبيعة البند موضوع المراجعة.
٣- أهداف المراجعة المطلوب تحقيقها (تأكيدات القوائم المالية).
٤- طبيعة النظم المحاسبية والرقابة الداخلية ومخاطر الرقابة.
٥- الأهمية النسبية للبند.
٦- الخبرة المكتسبة من المراجعات السابقة.
٧- مصادر المعلومات المتاحة وإمكانية الاعتماد عليها .
٨- تقييم التكلفة / العائد للحصول علي دليل الاثبات.
٩- توقيت والزمن اللازم للحصول علي دليل ا لمرا جعة .

وهناك عوامل تساعد على تقييم إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة المتاحة من عدمه تتمثل في:

١- مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية: فكلما زادت قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية كلما زادت درجة الاعتماد على أدلة المراجعة التي يقدمها هذا النظام، وكلما ضعف نظام الرقابة الداخلية كلما انخفضت درجة الاعتماد على أدلة الأثبات التي يقدمها هذا النظام.
٢- مصادر المعلومات وأدلة الإثبات: أدلة الأثبات من مصادر معلومات خارجية (أي من خارج المنشأة) يمكن الاعتماد عليها أكثر من أدلة الأثبات من مصادر داخلية، ومن أمثلة أدلة الأثبات من مصادر خارجية: المصادقات، كشوف الحساب، فواتير الموردين.
٣- أدلة الاثبات المكتوبة (المادية) يمكن الاعتماد عليها أكثر من أدلة الأثبات الشفهية.
٤- أدلة الأثبات التي يحصل عليها المراجع بذاته يمكن الاعتماد عليها أكثر من أدلة الأثبات التي تقدمها الإدارة.

ونجد المراجع عند الحصول على الأدلة للمراجعة فهو يبحث عن الأدلة التي تحقق تأكيدات الإدارة المناسبة لكل بند ونجد أن تأكيدات القوائم المالية هي ذاتها أهداف اختبارات التحقق التي يجريها المراجع وهي:

١- الوجود: ويعني أن جميع الأصول والالتزامات التي تعرضها قائمة المركز المالي للمنشأة موجودة وقائمة بالفعل في ذلك التاريخ، ويعد الوجود أهم تأكيدات القوائم المالية وهو نقطة بدء عمل المراجع، فإذا لم يتحقق المراجع من الوجود فلا جدوى إذا من التحقق من التقييم أو الحقوق والالتزامات، فمثلاً يتم التحقق من وجود المخزون وسيارات النقل بالجرد والمعاينة الفعلية، ويتم التأكد من الالتزامات بالمصادقات ومتابعة السداد في الفترة اللاحقة لتاريخ الميزانية.

٢- الملكية: يعني أن كافة الأصول والالتزامات التي تعرضها قائمة المركز المالي تخص الشركة بالفعل، فمثلاً يتم التحقق من ملكية السيارات بالاطلاع على فواتير وعقود الشراء والرخص السارية، والتحقق من الالتزامات بالاطلاع على الفواتير ومستندات التوريد وعقود القروض.

٣- الحدوث: يعني أن كافة المعاملات التي تعرضها القوائم المالية هي معاملات حقيقية حدثت بالفعل ويتم التحقق من الحدوث من خلال مراجعة صحة المستندات المؤيدة للمعاملات، فمثلاً يتم مراجعة مستندات عمليات الشراء والمبيعات والمناقصات.

٤- الاكتمال: يعني أن القوائم المالية تعرض وتتضمن نتائج كافة المعاملات المالية التي تخص الفترة المحاسبية، ويتم التحقق من الاكتمال عن خلال اختبارات القطع للمعاملات في نهاية الفترة المحاسبية وفي بداية الفترة التالية، فمثلاً يتم قطع معاملات الشراء (أذون الاستلام وفواتير الشراء ويومية المشتريات) ومعاملات البيع (فواتير البيع وأذون التسليم ويومية المبيعات).

٥- القياس: يعني أن كافة المعاملات المسجلة بالدفاتر والقوائم المالية قد تم قياسها بالقيمة الصحيحة وفقا لمعايير المحاسبة والسياسات المحاسبية المطبقة، ومن أمثلة ذلك قياس المشتريات من مخزون البضاعة بالتكلفة حتى وصول المخازن.

٦- التقييم: يعني ان جميع البنود التي تعرضها القوائم المالية قد تم تقيمها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، فمثلاً يتم تقييم المدينين بقيمة الرصيد المستحق في تاريخ الميزانية بعد تقدير الأرصدة المشكوك فيها وخصم الانخفاض.

٧- العرض والإفصاح: يعني ان القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها قد تم أعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية

ISSN 2414-7893

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

طبيعة الوحدات الادارية الحكومية

المحاسبة الحكومية هي احد فروع علم المحاسبة التي تهتم بالعمليات المالية الحكومية والتي بطبيعة الحال لا تهدف إلى الرفع كما انه لا يوجد عامل المنافسة بالنسبة لبعض الخدمات الحكومية

بعد الانهاء من قراءة هذا الجزء يجب عليك ان تكون ملماً بما يلي

- ماهية الوحدات الادارية الحكومية .
- الخصائص المميزة للنشاط في الوحدات الحكومية .

اولا : ماهية الوحدات الادارية والحكومية

هي وحدات مملوكة للدولة ملكية تامة ، ويتمثل النشاط الرئيسي لهذه الوحدات في تقديم خدمات عامة او منتجات لافراد المجمتع بمقابل رمزي او بدون مقابل لا يتناسب مع التكلفة المستخدمة لهذه الخدمة ، على أساس ان الوحدات الحكومية لا تسعى إلى الربح من وراء تقديم هذه الخدمات .

هذه الوحدات مثل

- وحدات الجهاز الاداري
- الوزارات والمصالح الحكومية
- المحافظات والمدن والاحياء والقرى
- وكافة الاجهزة التي تشملها الموازنات العامة للدولة .

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

الخصم المكتسب والخصم المسموح به

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

ما هو الخصم المكتسب والخصم المسموح به ؟

- الخصم المكتسب هو الخصم الذي يمنحة المورد للمشتري مقابل شئ متفق علية و يظهر في الجانب الدائن من القيد ومدين بالنسبة للمورد « البائع «
- هو خصم يحصل عليه المشترى اذا دفع المبلغ فى المواعيد المتفق عليها ويكون دائن بالنسبة لدفاتر المشترى ومدين بالنسبة للمورد « البائع «
- الخصم المسوح به لو نظرنا إلى عكس ما ذكرناه بالاعلى يعني من الجهة المقابلة نستنتج ان الخصم المسموح به تقوم به جهة « المورد « معينة بمنحة للجهة الاخرى « المشتري «للاستفادة بهذا الخصم ويكون دائن في دفاتر الأخر « المشتري « حيث يعتر إيراد أو خصم من قيمة المشتريات .

ما هي طبيعة الحساب هل هو مدين ام دائن ؟

يمكننا القول بان الحساب مدين دائن في نفس الوقت كيف ذلك

أولا : مدين بالنسبة لدفاتر البائع « المورد « حيث أنها تعتر مصروف يمنحة للعميل

ثانياً : دائن بالنسبنة للمشتري حيث تعتبر إيراد له او يمكنة خصم المبلغ من قيمة المشتريات

إذن فهذا الحساب مدين دائن في نفس الوقت

هل الخصم المكتسب هو نفسة الخصم المسموح به أم بينهم إختلاف ؟

خصم مكتسب يعني خصم تم إكتسابة من الغير يعني هيكون من وجهة نظر المشتري وفي المقابل الخصم المسموح به يعني جهة مانحة يعني هي اللي بتسمح بالخصم ده للمشتري يبقى هو نفس الخصم لكن يممكننا القول بانه مكتسب او مسموح به من خلال نظرتك لهذا الخصم هل انت مشتري أم بائع وعلى اساسة تستطيع ان تسمي هذا الخصم إما مكتسب او مسموح به يبقى نفس الخصم هو نفسة لكن يختلف بإختلاف النظرة للخصم ومن هنا نستنج السؤال الذي يخطر في بالك الان وهو

ما هي المعالجة المحاسبية لهذا الخصم في دفاتر كل من المشتري والبائع ؟

أولاً : في دفاتر والبائع :-

في دفاتر البائع وكما وضحنا اعلاه يعتبر مصروف أو خسارة من قيمة المشتريات يعني سوف يسجل هذا الخصم في الجانب المدين بقيمة الخصم ويكون القد كالتالي

مثال : - في ٢٠١٤/١/١ باعت مجلة المحاسب العربي عدد ١٠٠٠ نسخة من الاعداد المطبوعة للمجلة إلى شركة وليد مراد للدعاية والإعلان بقيمة ١٠٠٠ جنية وتم الإتفاق مع الشركة في حال تم السداد قبل موعد الإستحقاق الفعلي للدفع سوف يحصل على خصم بقمية ١٠٠ جنية .

أولا : قيد الإثبات

١٠٠٠ من حـــ/ المدينين (شركة وليد مراد للدعاية والإعلان)

١٠٠٠ إلى حـــ/ المبيعات

قيد إثبات عملية المبيعات

قامت شركة وليد مراد للدعاية والإعلان بتاريخ ٢٠١٤/١/٥ بسداد قيمة المستحق عليها ما يعني انها سوف تستفيد بالخصم ويكون القيد كالتالي :-

من مذكورين

٩٠٠ حـــ/ الصندوق

١٠٠ حـــ/ الخصم المسموح

١٠٠٠ إلى حـــ/ المدينين (شركة وليد مراد للدعاية والإعلان)

ثانياً : في دفاتر المشتري

أولا : قيد الإثبات

١٠٠٠ من حـــ/ المشتريات

١٠٠٠ إلى حـــ/ الدائنين (مجلة المحاسب العربي)

أولا : عند السداد

٩٠٠ من حـــ/ الدائنين (مجلة المحاسب العربي)

إلى مذكورين

٩٠٠ إلى حـــ/ البنك ، الصندوق

١٠٠ إلى حـــ/ خصم مكتسب

ما هي انواع الخصم ؟

يمنح الخصم عاده من الشركات البائعه لمنتج معين سواء أكانت شركات صناعيه أو تجاريه و ذلك بغرض تنشيط مبيعاتها .

وانواع الخصم هي : -

, الخصم التجارى : وهو ينتج من التفاوض على السعر وهذا الخصم يستبعد من سعر الشراء ويتم تسجيل المشتريات بالصافى (أى ان الخصم لا يسجل بالدفاتر)

, خصم الكميه : وهو مقابل شراء كميات كبيره من المنتج حيث يضع البائع شرائح بالكميات ونسب الخصم .

, الخصم النقدى : ويمنح من البائع للمشترى فى حاله البيع الآجل اذا قام المشترى بالسداد خلال فتره محدده وهنا يكون خصم مسموح به بالنسبه للبائع (مصروفات) ويكون فى نفس الوقت خصم مكتسب بالنسبه للمشترى (ايراد) وهذا هو ما دار حولة موضع العدد

ISSN 2414-7893

,, أهمية التحليل المالي ,,

إعداد:
أ. أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة
جامعة أليجار الإسلامية-الهند

بالرغم من أن القوائم المالية تلخص أعمال المنشأة لفترة، أو فترات ماضية، وتظهر الأوضاع، أو المراكز المالية للمنشأة في تاريخ إعداد القوائم المالية للفترة، أو الفترات المحاسبية المنتهية إلا أنه من المحتمل أن تكون مؤشراً حيداً لما يتوقع أن يكون عليه أداء المنشأة ونتائج أعمالها في الفترات القريبة التالية، ومن هنا يمكن القول أن التحليل المالي في معظم الأحيان يهدف الي رسم صورة مستقبلية للمنشأة، ويتم هذا عن طريق تحديد التطورات المتوقعة في المنشأة بالاعتماد على نتائج الماضي عن طريق المقارنة، والتقييم، وتحليل الاتجاهات، ويعتبر التحليل المالي نظاماً لتشغيل المعلومات والبيانات لمساعدة متخذ القرار في التوصل إلي حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمنشأة، وبالرغم من أن متخذ القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل، إلا أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم احداث الماضي القريب، ولعل مجرد قراءة القوائم المالية يكون من شأنه إمدادنا بمعلومات هامة، ومع ذلك فإنه لاتخاذ قرارات جيدة ورشيدة لا بد من تحليل هذه القوائم المالية سعياً وراء الحصول على معلومات أفضل، (راضي، ٢٠١١، ص ٣٦١).

ويمكن القول بأن التحليل المالي إنما يعنى دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل، ويعتمد التحليل المالي على ثلاث مجموعات من المعلومات والبيانات التحليلية وهي:

١. المعلومات المحاسبية.
٢. بيانات التكاليف.
٣- البيانات الاقتصادية العامة، (راضي، ٢٠١١، ص ٣٦١).

تحليل القوائم المالية:

تقدم القوائم المالية على جانب كبير من الأهمية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وعن نتيجة مباشرتها، ومثل هذه البيانات تهم أطرافاً عديدة منها على سبيل المثال: ملاك الوحدة الاقتصادية، مديرو الوحدة الاقتصادية، سماسرة الأوراق المالية، والبورصات، الدائنون، والملاك المحتملون للوحدة، العاملون بالوحدة، المصالح الحكومية المختصة، ويهدف تحليل القوائم المالية إلي تقديم إجابات على ثلاثة أسئلة محددة هي: ما مدى سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية؟ ما مدى ما تتميز به الوحدة من استقرار مالي؟ ما هو موقف الربحية للوحدة؟ وحتى يكون المركز المالي للوحدة سليماً، فيجب أن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها، وبتحليل القوائم المالية يمكن الحكم على مدى سلامة المركز المالي للوحدة وإمكانية محافظتها على ذلك المركز السليم، وينعكس الاستقرار المالي للوحدة على مقدرتها على الوفاء بما قد يكون هناك من قروض وما يرتبط بها من فائدة، وأيضاً على سداد كوبونات أرباح الاسم بصفة منتظمة، أما الربحية فتقاس بمدى نجاح الوحدة في المحافظة على تنمية حقوق الملكية، وتزداد منفعة بيانات القوائم المالية بمقارنتها عن فترة، أو عن مجموعة فترات سابقة، فالبيانات السنوية تقارن بمثيلتها عن السنوات السابقة، كما أن البيانات الشهرية، أو الربع سنوية تقارن بمثيلتها عن الشهر، أو الربع سنة، أو السنوات السابقة، وقد يأخذ تحليل القوائم المالية على أساس المقارنة أحد شكلين هما:

١- التحليل الافقي.
٢- التحليل الرأسي، (نور وآخرون، ١٩٩٣، ص ٢١١).

استقراء القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير على الأداء الإداري، فهي توضح نجاح، أو فشل الإدارة، كما أنها تشير إلي الصعاب والمشاكل التي يتعرض لها المشروع، وحتى يمكن تحليل تلك القوائم ينبغي أن يلم المحلل بالعلاقات الرئيسية بين البيانات المختلفة، وبكيفية التدفق الداخلي للبيانات في النظام المحاسبي، وتهتم الكثير من الجهات بأعمال المشروع تلك الجهات هي إدارة المشروع نفسه، والدائنون، والمستثمرون، واتحادات العمال، والحكومة، وسلطاتها الإشرافية المختلفة، إلا أنه يلاحظ أن كل مجموعة من تلك المجموعات يكون لها احتياجات مختلفة، وبناءً عليه فكل منها يركز على ناحية واحدة من الصورة العامة للمنشأة، وينطوي تحليل القوائم المالية على تحديد العلاقات الرئيسية، وتوضيح التغيرات والاتجاهات الخاصة بتلك العلاقات، ويستخدم عادة ثلاثة أساليب تحليلية هي:

١- التغير في القيمة وفي النسب المئوية.
٢- العلاقات الجزئية بين الأرقام.
٣- النسب المالية، (نور، ١٩٧٦، ص ٦٨١).

ISSN 2414-7893

الخضائص المميزة للنشاط في الوحدات الحكومية

- النشاط الحكومي لا يهدف إلى الربح .
- غياب حافز المنافسة في مجال النشاط الخدمي الحكومي .
- لا توجد علاقة مباشرة بين الموارد والمصروفات التي تصرفها الدولة لتقديم تلك الخدمات .
- القيود القانونية الموضوعية على أستخدام الموارد.
- عدم وجود راس مال محددللنشاط الحكومي طبقاً للمفاهيم المحاسبية المعروفة .
- تؤدي الانشطة الحكومية خدمات ضرورية .
- أصول الوحدات الحكومية مملوكة ملكية عامة .

مجلة المحاسب العربي

www.aam-web.com

للتواصل

info@aam-web.com